



المدارس الخاصة ورهانات اقتصاد المعرفة في ظل العولمة

Private schools and the stakes of the knowledge economy in light of globalization

عمروني بهجة

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

Bahdja.amrouni@gmail.com

هوماي ايمان حدة

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

Imenhadda.houmai@univ-alger2.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 28 ماي 2022	يهدف البحث الى معرفة مدى قدرة المدارس الخاصة على تمكين تلاميذها من مؤهلات بيداغوجية من شأنها السماح لهم برفع تحديات اقتصاد المعرفة باعتباره واقعا بدأت تتجسد ملامحه اثر تراجع الموارد الطبيعية التي كان يقوم على أساسها الاقتصاد الصناعي التقليدي. ومن أجل الوصول الى هذا الهدف تم الاعتماد على ملاحظات بعض الخبراء ومؤلفات تطرقت لموضوع التعليم الخاص في الجزائر. وقد تم الوصول الى نتائج عامة مضادة أن المدارس الخاصة تضطلع بدور هام في ترقية البيداغوجيا الحديثة وأساليبها من خلال توفيرها الوسائل اللوجستية الحديثة إضافة الى التركيز على اللغات الأجنبية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال استجابة لمتطلبات العصر في ظل العولمة.
تاريخ القبول: 19 جويلية 2022	
الكلمات المفتاحية: ✓ المدارس الخاصة ✓ اقتصاد المعرفة ✓ الاتجاهات البيداغوجية الحديثة	
Article info	Abstract :
Received 28 May 2022	The research aims to know the extent of the ability of private schools to enable their students with pedagogical qualifications that would allow them to rise to the challenges of the knowledge economy as a reality whose features began to be embodied following the decline of natural resources on which the traditional industrial economy was based. In order to reach this goal, it was relied on the observations of some experts and literature that dealt with the issue of private education in Algeria. General results were obtained that private schools play an important role in promoting modern pedagogy and its methods by providing modern logistical means in addition to focusing on foreign languages and media and communication technologies in response to the requirements of the times in light of globalization
Accepted 18 July 2022	
Keywords: ✓ Private schools ✓ Knowledge economy ✓ modern pedagogical trends	

مقدمة:

من قبل الأثرياء نظرا للتكاليف الباهظة التي يقتضيها هذا النوع من التعليم. ومن جهة أخرى، يعود الاهتمام بهذه المدارس بسبب تبنيتها الاتجاهات البيداغوجية الحديثة القائمة على أساس تكنولوجيايات الاعلام والاتصال واللغات الأجنبية مما يمكن طلابها من اكتساب المعارف المستجدة باستمرار لمواجهة تحديات ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة الذي أخذ مكان اقتصاد الموارد الطبيعية.

ب- أهداف البحث

من أهم الأهداف التي نحاول الوصول اليها يمكن الإشارة الى:
* تعريف المدارس الخاصة والكشف عن الخصائص التي تميزها عن المدارس العمومية

* تعريف اقتصاد المعرفة ودوره في النمو الاقتصادي

* معرفة مدى قدرة المدارس الخاصة على الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة البيداغوجية

1- المدارس الخاصة في الجزائر

1-1- نشأتها

لقد استمر احتكار الدولة الجزائرية على قطاع التربية والتعليم منذ الاستقلال ودام ذلك الى حين دخولها في مرحلة إعادة الهيكلة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، على غرار الدول النامية حيث انتهجت سياسة خوصصة المؤسسات العمومية بما فيها قطاع التربية والتعليم. وقد جاءت إثر ذلك أمرية رئيس الجمهورية رقم 03-09 المؤرخة في 13 أوت 2003 متضمنة فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء مؤسسات تعليمية، على أن تلتزم بالمنهاج الوطني والمقررات المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية وذلك وفقا للمادة 10 التي تنص على أن: " النظام التربوي من اختصاص الدولة غير أنه يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي مؤهل، أن ينشئ مؤسسة تعليمية خاصة مع الالتزام بتطبيق البرامج الرسمية المدرسة في المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية (بوراس.ع، 2003: 24) ² ". كما أكدت الأمرية نفسها على التعليم باللغة العربية في كل المستويات وفي جميع المواد إضافة إجبارية

يعبر مفهوم اقتصاد المعرفة عن نمط من الاقتصاد الناشئ تكون الإنتاجية والنمو ضمنه، أقل اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية ويعتمد بشكل كبير على تحسين جودة الرأسمال البشري وخلق المعارف والأفكار الجديدة ودمجها في الأفراد والمعدات (عبد الويس، 2006: 17) ¹. وقد عرفه كذلك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه انتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولا الى ترقية الحالة الإنسانية، مما يتطلب بناء القدرات البشرية المتمكنة وتوزيعها على مختلف القطاعات الإنتاجية. وتتمثل محفزات الاقتصاد المعرفي في العولمة وانتشار الشبكات التي تؤدي الى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحتها للجميع. فمثل هذا الواقع الجديد الذي بدأت ملامحه تتجسد تدريجيا، لم يعد التعليم العمومي في الجزائر بنمطه التقليدي، قادرا على مسايرته مما فتح المجال واسعا أمام التعليم الخاص.

فالمداخ الخاصة كما يروج لها أصحابها، توفر وسائل لوجستية حديثة وأساليب تربوية متطورة إضافة الى تأطير بيداغوجي نوعي لضمان تعليم بمعايير عالمية مما يسمح لها بمسايرة متطلبات العصر، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على وجه الخصوص. فطبيعتها الربحية والاستثمارية تقتضي منها مراعاة طموح منتسبيها الى التفوق والتميز الدراسي وتطلعات أوليائهم الى حصول أبنائهم على درجة من الكفاءة والمرونة العلمية تمكنهم من الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة في ظل العولمة الزاحفة وتكنولوجيايات الاعلام والاتصال الحديثة.

غير أن السؤال المطروح هو: الى أي مدى تستطيع المدارس الخاصة تمكين طلابها من المؤهلات التي يفترضها اقتصاد المعرفة؟

أ- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق الى ظاهرة المدارس الخاصة التي بدأت بالانتشار السريع والمتزايد عبر الوطن. ويرجع ذلك من جهة الى مستوى التحصيل الدراسي الذي أصبح يتمتع به تلاميذها مما أدى الى ارتفاع نسبة اللجوء اليها خاصة

الوقت تقليص حجم التكاليف المترتبة عن دفعات التلاميذ المتزايدة والوافدة كل سنة على القطاع العمومي.

فالتعليم العمومي بكل أطواره كما يؤكد بعض المحللين، أصبح بعيدا كل البعد عن متطلبات سوق العمل ولا يتماشى مع مقتضيات العصر في ظل العولمة. فقطاع التعليم العمومي الاستراتيجي كما هو مفروض، أصبح متسماً بالإهمال والتسيب وضعف الأداء إضافة الى اللامبالاة بالأنشطة العلمية والفنية والترفيهية والرياضية. ويعتبر غياب الوسائل التكنولوجية المتطورة التي أصبح يعتمد عليها في الغرب، في عملية التعلم الذاتي تقصيرا كبيرا في حق التلميذ في عصر الرقمنة، يجعل من التلميذ مجرد متلقيا، يعتمد على الحفظ بدلا من الفهم، خاصة في ظل ضرورة تطبيق المقاربات بالكفاءة التي من شأنها تنمية استقلالية التلميذ وجعله قادرا على حل المشاكل التي تعارضه في حياته اليومية والمهنية في المستقبل (الخولي، ك، 2016: 29) ⁵.

2- المدارس الخاصة كسبيل للامتياز العلمي

مما يتفق حوله مؤيدو التعليم الخاص في الجزائر، أن المنتسبين اليه ، يتلقون تعليما راقيا ، فيه من الاختلاف مع التعليم العمومي ما يجعله يتميز بكثير . ، فلم يعد هنالك شك في نوعية وجودة الدروس التي يقدمها التعليم في المدارس الخاصة، والذي تقول عنها المرشدة التربوية (بوعجة، 2016) ⁶ في استجواب قامت به وكالة الانباء الجزائرية : "إنها جاءت على أنقاض تقييد المدرسة العمومية ببرامج غير مدروسة ضيقت أجيالا كاملة، بالرغم من الإصلاحات المتكررة التي لم تظهر إيجابياتها إلى حد الآن. ومن جهته يقول أحد الأولياء الذين قاموا بتسجيل أبنائهم في إحدى المدارس الخاصة، ردا على سؤال وجهته له جريدة الشروق : "لا يمكننا نفي دور هذه المدارس في تحقيق قفزة نوعية في مجال التعليم خاصة وأن قطاع التربية والتعليم أصبح في السنوات الأخيرة مهددا بالإضرابات المتكررة التي تؤدي الى شلل القطاع لمدة تدوم أسابيع كاملة وتجعل من التلميذ رهينة بيد النقابات تستغلها للحصول على مطالب مادية ليست لها أي علاقة بالمشاكل البيداغوجية التي تنخر القطاع " (منتديات الشروق/2015) ⁷.

مشاركة منتسبيها في الامتحانات السنوية التي تنظمها الوزارة الوصية إضافة الى إمكانية الانتقال من مؤسسة خاصة الى مؤسسة عمومية أو العكس تطبيقا لتعليمات الوصاية. أما عن شروط التوظيف فينبغي أن تكون مطابقة لتلك المطلوبة في مؤسسات التربية والتعليم العمومية. (الجريدة الرسمية، 2006: 14) ³

1-2- أسباب اللجوء الى المدارس الخاصة

يعود لجوء بعض الأولياء الى المدارس الخاصة، الى عدد من العوامل يمكن الإشارة فيما يلي الى أهمها:

أ- اكتظاظ غير مسبوق داخل الأقسام بسبب الانفجار السكاني الذي عرفته المدن الجزائرية في التسعينيات من القرن الماضي مما أثر بصورة بالغة على توفير تعليم جيد ومتكافئ خاصة في ظل تطبيق سياسة اجبارية التعليم التي انجر عنها توافد أعداد هائلة من التلاميذ.

ب- نقص المؤثرين وضعف تكوينهم البيداغوجي والسيكولوجي بعد غلق المعاهد التكنولوجية للتربية حيث أن العلاقات الشخصية في رأي الخبراء التربويين، تلعب دورا هاما داخل الفصل حيث أن الاتصال المستمر والتفاعل الإيجابي بين التلميذ والمعلم يمنح فرصة النقاش والتعبير الحر والنقد الوجيه وخاصة الثقة بالنفس التي تولد الجرأة والاقدام والقدرة على المبادرة والابتكار وتلك هي السمات الشخصية التي يقتضيها اقتصاد المعرفة، والتي لا يسمح بها واقع التعليم العمومي المادي والبيداغوجي في الوطن العربي. (عبد الحق. م ، 2007: 39) ⁴

ج- تراجع نسب النجاح في نهاية الأطوار الثلاثة سنة بعد سنة.

د- ارتفاع عدد الراسبين والمتسربين من المدارس الى درجة تثير الحيرة والقلق في الوسط التربوي.

هـ- ظاهرة العنف داخل المدارس إضافة الى العثور على المواد المهلوسة لدى بعض المراهقين.

ولعل هذه الأسباب وغيرها أدت بالوزارة الوصية الى الاستعانة بالتعليم الخاص من أجل الحد من هذه المعضلات وفي ذات

ان التعليم الخاص كما يعتقد هؤلاء الأولياء، استثمار لقيمة المال، فبدلاً من إهدار المال في تعليم رديء، يمكن وضعه في يد مؤسسة تمنح على الأقل جودة التعليم ذلك أن إحصائيات المدارس الخاصة تشير الى أن الطلاب الذين يكملون سنوات تعليمهم في المدارس الخاصة، يؤدون بشكل أفضل من الطلاب في المدارس العمومية ولا سيما في اللغات الأجنبية والمواد العلمية مما يتيح لهم بعد ذلك أكثر فرص في سوق العمل، لأن المدارس الخاصة تطبق أحدث الأساليب التعليمية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة اضافة الى توفير تخصصات ومجالات لا تتضمنها بالضرورة المدارس العمومية، مما يجعل طالب المدارس الخاصة مؤهلاً لكل ما هو جديد ومتطور في سوق العمل وتساهم كل هذه العوامل في طمأننة وارتياح الكثير من ذوي الدخل المادي المرتفع للمستوى والثقافة واللغة التي يكتسبها أبناؤهم من التعليم في هذه المدارس.

إضافة الى العوامل البيداغوجية المشجعة على الالتحاق بالتعليم الخاص، هناك أسباب أخرى أبرزها انعدام الأمن الذي بات من الأحداث التي تعيشها يوميا، المدارس العمومية في الجزائر حيث أن التلميذ أصبح مهددا داخل وخارج المدرسة سواء من قبل زملائه أو من قبل المعلمين. هذا بغض النظر عن الجرائم المرتكبة في محيط المؤسسات التربوية العمومية من قبل غرباء تماما عن المدرسة مما يؤدي حتما بالأولياء الى الشعور بالخوف والقلق على أبنائهم وعلى توازنهم النفسي وقدرتهم على التحصيل الدراسي. فهذه العوامل البيداغوجية والأمنية كافية لتجعل من اختيار هذه الشريحة من المجتمع للمدارس الخاصة، استراتيجية من أجل تأمين مستقبل أبنائهم المهني من خلال تدرس أفضل في ظروف أحسن مما يحقق لهم الوصول الى المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها أوليائهم (Boudon,2000:33)¹⁰

وقد أشادت المكلفة بالإعلام في الجمعية الوطنية للمدارس الخاصة، الى نفس الجريدة، بالخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات التربوية من بينها الانضباط والصرامة والتنظيم وعدم الاكتظاظ الذي أثقل كاهل التعليم العمومي زيادة على تأكيدها على توظيف أساتذة يتمتعون بخبرة وكفاءات عالية. وتعد هذه العوامل في نظرها، مهمة للتحصيل العلمي الجيد، ذلك أنها تعمل على خلق الجو التنافسي بين المدارس العمومية والخاصة الذي من شأنه المساهمة في الرقي بالمنظومة التربوية وتحسين المستوى التعليمي في الجزائر (جريدة أخبار اليوم الجزائرية/2015)⁸.

و من جانبها صرحت (ر. س) أستاذة بجامعة علوم الإعلام والاتصال بالجزائر، لنفس الجريدة، بأنها تجد طلبة التعليم الخاص من حيث الثقافة والعلم والامام بالمعلومات أفضل بكثير من طلبة التعليم العام خاصة فيما يتعلق باللغات الأجنبية إضافة إلى أن هذه المدارس تتابع التلاميذ وتكوينهم موازاة مع ثلة من الأخصائيين في علم النفس وتطوير الذات وإعادة التأهيل وإثبات المستوى كما أنها توفر تكوينا نوعيا في الإعلام الآلي يمكن التلاميذ من استغلالها في البحث عن المعرفة بصفة مستقلة، ناهيك عن مختلف النشاطات الترفيهية والرياضية والتثقيفية مثل الرحلات التربوية والاستكشافية والمسرح التي يعتبرها التلميذ متنفسا للترويح عن نفسه من الضغط خلال الأيام الدراسية.

3- المدارس الخاصة والاختيار الاستراتيجي

إن المدارس الخاصة باعتبارها مؤسسات ذات طابع ربحي، تعيش وتتطور بدعم من رجال الأعمال والمستثمرين الكبار لأن تلاميذها ينحدرون من الطبقة الثرية البورجوازية والمسؤولين في الدولة وهيئات دبلوماسية وقضائية.... الخ، تريد لأبنائهم تعليمًا متميزًا يسمح لهم بالالتحاق بجامعة مرموقة خارج الوطن. فهذه المدارس في نظرهم، تعمل على تطوير المهارات اللغوية حسب ميول ورغبة طلابها مما يمكنهم من الحصول على المعرفة والمستجدات العلمية من مصادرها، مما يفتح آفاقا جديدة واعدة لخريجي هذه المدارس. (جريدة الوطن، 2017)⁹

4- الاتجاهات التربوية الحديثة

ركزت لجنة التربية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) على إصلاحات شاملة داخل الأنظمة التربوية من خلال تقرير موجه لوزارات التربية التابعة لها والذي مفاده أن العامل البشري يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي والميزة التنافسية والازدهار، سواء ظهر ذلك من خلال المعرفة أو الكفاءة أو من خلال المرونة والانفتاح على الابتكار أو من خلال ثقافة المقاولاتية. ف نماذج العمل وأماكن العمل، كما تضيف، تتطور بسرعة فائقة مما يجعلها شديدة التأثير على شكل المعارف والكفاءات وبالتالي على مهارات الأفراد، شبابا وكهولا، رجالا ونساء، وعليه فإن المشاركة في الحياة الاقتصادية تقتضي استعدادا مستمرا للمبادرة والابتكار. (OCDE,1998) ¹¹

فالإصلاحات بهذا المعنى، القائمة على أساس الميزة التنافسية، تبحث قبل كل شيء على زيادة القدرة الإنتاجية لدى هذه الأمم ومضاعفة وتيرتها وذلك من خلال تحسين مردودية اليد العاملة، الشيء الذي جعلها تسعى جاهدة الى رفع مستوى تحصيل الشباب والعمل على جودة التعليم بل التعلم الذاتي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات. فالظروف الراهنة وشروطها المستجدة، دفعت جميع المؤسسات الاجتماعية بمختلف أشكالها، الى البحث عن اليد العاملة الأكثر مرونة وحركية والأكثر قدرة على التكيف وبصفة خاصة، تلك التي تظهر استعدادا واضحا لاكتساب المعرفة والكفاءات الجديدة. فالتربية الحديثة ينبغي أن تهيئ الأفراد لظروف العمل في ظل اقتصاد المعرفة التي تقتضي كفاءات فكرية وقدرة على المبادرة والابتكار، لا يملكها بالضرورة العامل البسيط، كونها تعتمد على رصيد فكري وثقافي وقدرة على تحصيل وتطبيق المعارف النظرية والتحليلية. فالعامل بالمنظور الجديد، عليه أن يطور مفاهيم جديدة خاصة بشروط العمل الناشئة وذهنية مستحدثة تدفعه الى تنمية ثقافة التعلم باستمرار وتغيير السلوك والقيم والقناعات المعتادة. لقد ظهرت مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، في الولايات المتحدة، مركز العالم المتقدم، جماعة

اجتماعية تسجل أسرع نموا داخل الطبقة النشطة وهي جماعة من التقنيين يبتكرون مشاريع مصغرة، ينجزونها باستثمار المعارف والتقنيات المكتسبة، يشار اليها بمفهوم عمال المعرفة (Drucker,1985:64). ¹²

ان العولمة بتوسعها السريع عن طريق الاقتصاد الحر والمبادلات التجارية المكثفة، ستمارس نوعا من الضغط على الأنظمة التربوية من خلال بعض الهيئات العالمية من أجل إجراء تغييرات شاملة على مستوى سياساتها وأهدافها وأولوياتها ونظرا لانتشار وهيمنة المحيط التنافسي الجديد، لا يمكن التنبؤ بنوعية المهارات التي يفرضها المستقبل القريب. فالدول النامية بصفة خاصة، ينبغي أن ترفع تحدي الميزة التنافسية عن طريق المرونة واكتساب المهارات الضرورية وبذل الجهود الكافية للارتقاء بإنتاجها الى مستويات الجودة المطلوبة. وعليه فإن الطريقة التي ينبغي أن تتم بها هيكلة الأنظمة التربوية واستراتيجيات الدول لمواجهة العولمة، تمثل جانبا هاما يرتبط بوضوح، بالوضع الاقتصادي وبدرجة تنمية هذه الدول. كل دولة، في مثل هذه الظروف، عليها بالاستثمار بدون هوادة في مواردها البشرية وفي تكنولوجيا المعلومات على كل المستويات لرفع تحديات اقتصاد المعرفة (Pain,2011:59) ¹³ فما هو اقتصاد المعرفة؟

5- اقتصاد المعرفة

5-1- مفهوم اقتصاد المعرفة

لعل أشهر تعريف لمفهوم اقتصاد المعرفة هو ذلك الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أشارت اليه بوصفه اقتصادا بمعايير جديدة، ظهر نتيجة اعتراف تام لكل الفاعلين الاقتصاديين، بالدور الذي تلعبه المعرفة وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، في النمو الاقتصادي أكثر مما تحدته الموارد الأخرى سواء كانت طبيعية أو رأسمال أو عمالة بسيطة (إبراهيم،ي،2004:56). ¹⁴ وعليه يمكن أن نعتبره وصفا لمرحلة من التطور الاقتصادي التدريجي التي يراهن فيها على الدور الفاعل والجوهري الذي تلعبه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وأن المعرفة ليست حكرا

على قطاع معين أو صناعة معينة بل هي نتيجة جهود متواصلة ومتظافرة ومتساندة للباحثين في كل أنحاء العالم.

فنعكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، يقوم اقتصاد المعرفة على أساس استهلاك المعارف التي يتم استخلاصها من نتائج البحوث العلمية والتي يتم توظيفها في الميدان الاقتصادي بعد اختبارها والتأكد من فعاليتها. ويذهب (David, 2002: 39) ¹⁵ في هذا الصدد إلى أن التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة والاستفادة من معطياته يعتمد على تفعيل دورة المعرفة التي تمر بأربعة مراحل رئيسية بعدما يضاف إليها بعد التكنولوجيا، حيث يقوم بترتيبها على النحو التالي:

أ. مرحلة إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي والابتكار، والابتكار،

ب. مرحلة نشر المعرفة عبر التعليم والتكوين،

ج. مرحلة تسجيل براءات الاختراع،

د. مرحلة تطبيق وتوظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتجات وخدمات تساهم في التقدم والتنمية وخلق الثروة وتوزيعها ومنه في تطوير كل جوانب الحياة البشرية.

فعندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج المعرفة الجديدة ونشرها عالميا والوصول إلى مستوى معين من براءات الاختراع، ينتقل المجتمع إلى ما يعرف بمجتمع المعرفة وعندما يصل إلى المرحلتين الثالثة والرابعة أي التوظيف والتطبيق بمعنى الحصول على منتجات جديدة قابلة للتسويق والإسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع حينها إلى ما يسمى بمجتمع اقتصاد المعرفة ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين الدول على مكانته من دورة العلوم والتكنولوجيا ومدى تفعيل مراحلها (صبطي والحاييس، 2019: 59). ¹⁶

1-2- خصائص اقتصاد المعرفة

لا شك أن هناك خصائص مادية وبيداغوجية وبشرية، تميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي، وقد اتفق الباحثون على عدد منها، نحاول الإشارة إلى أبرزها:

أ- يقوم اقتصاد المعرفة على فكرة أفضلية المعرفة على باقي الموارد الأخرى وعلى أن المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية في النمط الاقتصادي الجديد القائم على تثمين الابتكار والتجديد،

ب- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد قائم على إنتاج المعرفة، تسمح فيه التكنولوجيات الحديثة للمؤسسات باختلاف طبيعتها، باستغلال تام لقواعد المعرفة العلمية والتقنية العالمية وتطور أنماط التنظيم الداخلية للمؤسسات، كما يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة أيضا،

ج- لا يعاني اقتصاد المعرفة، من مشكلة الندرة بل هو اقتصاد يعتمد على الموارد التي يمكن زيادتها وترقيتها باستمرار عبر الاستخدام المتواصل للمعلومات والمعرفة وهو اقتصاد تنقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا الحديثة وأساليب التسويق عبر الوسائل والشبكات الالكترونية خلافا للمفهوم التقليدي للتسويق (عبد الخالق، 2005: 23)، ¹⁷

د- تلعب المعرفة داخل اقتصاد المعرفة دورا فاعلا وجوهريا في العملية الإنتاجية باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وتأثيرها المتزايد على الخبرات والقدرة على التعلم والتنظيم والابتكار في كامل المنظومة الاقتصادية مما أدى إلى تزايد الكثافة المعرفية للمنتجات الذكية وتطورها (الرزو، 2006: 23). ¹⁸

هـ- من أهم ما يميز اقتصاد المعرفة هو المكانة المركزية التي يمنحها للتكوين الذاتي المستمر الذي يسمح بتلاؤم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة حيث أصبحت مواصلة التكوين عاملا حاسما في ميدان العمل، بالنظر إلى سرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع مما يفرض على الأفراد ضرورة تحسين كفاءاتهم ذلك أن العمل في مؤسسة واحدة مدى الحياة أصبح من الأمور النادرة، إضافة إلى اندماج التكنولوجيات الحديثة في العديد من القطاعات الذي أدى إلى تغيير بعض الوظائف الكلاسيكية إلى مهام جديدة ترتبط بالتوجيه ومحاكاة السوق وابتكار أفكار جديدة تساهم في رفع مستوى أداء

المؤسسة بشكل دائم مع العمل على تعزيز الميزة التنافسية لديها
لمسايرة مجتمعات المعرفة والتكيف مع مقتضياتها
(سليمان، 2009: 20).¹⁹

خاتمة

مما سبق يمكن أن نستخلص أن المدارس الخاصة مؤسسات
تعليمية ربحية تعمل تحت رقابة وزارة التربية والتعليم وبالرغم من
التزامها بمناهج ومقررات الوصاية إلا أنها تجاوزت حدود ذلك
بتبني أساليب بيداغوجية حديثة وتوفير ظروف فيزيقية وهيكلية
مميزة تتمثل في احتواء الحجر الصفية على عدد قليل من
المتعلمين مما يتيح لهم فرصة إدراك قدراتهم ومواهبهم مع تشجيع
طموحات المتعلمين والعمل بميولهم مع احترام استقلاليتهم
الذاتية. تنمية الإحساس بالمسؤولية وتكريس مبدأ التشارك من
خلال العمل الجماعي الذي يترتب عنه تحفيز المتعلمين على
التعاون لتفادي الانعزال والتنافس السلبي. توفير الوسائل العلمية
التعليمية الحديثة التي تسائر متطلبات العصر والتي تسمح بنقل
المعارف واستيعابها لتحقيق الكفاءة وتشجيع البحث العلمي.
العمل على اكتساب الخبرة والمهارات التطبيقية أكثر من
المعارف النظرية إضافة الى توفير بيئة إدارية وتربوية تنمي التفاعل
بين المتعلمين وتعمل على تشجيع المبادرة والابداع لديهم. فتح
مجال النقد والاستفسار والفهم العميق لكل ما يدور حولهم مما
يخلق لديهم روح البحث والابتكار من خلال اتقانهم اللغات
الأجنبية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت المدارس الخاصة تستقطب
كبار الشخصيات وأصحاب المال الذين أصبحوا يختارونها
بصفة استراتيجية لتأمين مستقبل أبنائهم المهني في ظل العولمة
واققتصاد المعرفة لأن هذا النوع من التعليم مرهون بتوفر مجموعة
من الروابط الاجتماعية على غرار الوضع الاجتماعي بشكل
يكون فيه المنتمون اليه منحدرين من الطبقات والأسر الميسورة
وتحظى بمستوى معيشي يسمح لهم بتوفير تكاليف هذا النمط
من التعليم.

قائمة المراجع

الجرائد والتقارير

- 15- الجريدة الرسمية، 2006، ص14
- 16- جريدة أخبار اليوم الجزائرية: المدارس الخاصة كفاءة ومهارة لغوية، 2015/04/13
- 17- منتديات الشروق أونلاين: المدارس الخاصة في الجزائر هل يمكن أن تكون حلا، 2014/08/08
- 18- El Watan.com: Formation privée en Algérie , l'analyse des experts, Avril 2017
- 19- OCDE (1992)، Rapport de la commission de l'Éducation.

- 1- إبراهيم (ي) (2004)، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 2- الخولي (ك) (2015)، نظم التعليم العربية لا تراعي سوق العمل، القاهرة.
- 3- الرزوق (ح) (2006)، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت، مركز البحوث، سوريا.
- 4- بوبعجة (ن) (2015)، المدرسة الخاصة، ملجأ التلاميذ للتحصيل العلمي والبحث عن النجاح، الجزائر.
- 5- بوراس (ع) (2003)، قانون المدرسة الخاصة للتربية والتعليم، معهد المناهج، الجزائر.
- 6- سليمان (جمال) (2009)، اقتصاد المعرفة، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
- 7- صبطي (ع) والحاييس (ع)، مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير 2019.
- 8- عبد الونيس (أ) (2006)، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
- 9- عبد الخالق (ف)، (2005)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفق تطوره، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة.
- 10- منصف (ع) (2007)، رهانات البيداغوجيا المعاصرة، أفريقيا الشرق.
- 11-Boudon (R) (2000): Les choix stratégiques (l'inégalité des chances Scolaires,PUL,L'Harmathan.
- 12- Drucker(P) (1985)، Les entrepreneurs, Hachette, Paris.
- 13- David(P) (2002)، Introduction à l'économie de la société du savoir, Revue internationale des sciences sociales n°171 UNESCO Mars 2002.
- 14- Pain(Jacques) (2011)، Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sana Ed, Paris.